الأمم المتحدة S/2012/848

مجلس الأمن

Distr.: General
16 November 2012
Arabic
Original: English

التقرير الأول للأمين العام عملا بالقرار ٢٠٦١ (٢٠١٢)

أولا – مقدمة

١ – في الفقرة ٦ من القرار ٢٠٦١ (٢٠١٢)، طلب مجلس الأمن أن أقدم له تقريرا كل أربعة أشهر عن التقدم المحرز نحو الوفاء بمسؤوليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وهذا التقرير هو أول تقرير يُقدم عملا بذلك القرار. وهو يعرض آخر مستجدات أنشطة الأمم المتحدة في العراق منذ صدور تقريري الأخير (S/2012/535) المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠١٢، ويغطي أهم التطورات السياسية والأحداث الإقليمية والدولية، وكذلك المسائل التشغيلية والأمنية المتعلقة بالعراق.

ثانيا – موجز لأهم التطورات السياسية المتعلقة بالعراق

ألف – التطورات الداخلية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الكتل السياسية مشاوراتها الرامية إلى تسوية المأزق السياسي المستمر في العراق. وفي حين كانت هناك العديد من المبادرات في هذا الصدد، لم يحرز أي تقدم ملموس في أي منها. واجتمع التحالف الوطني وزعيمه، إبراهيم الجعفري، مع كافة الكتل السياسية في محاولة لجمع الأطراف معا وتسوية القضايا العالقة من خلال مبادرة حزمة الإصلاحات، التي لم يجر الإعلان عن مضمونها، ويُقال إنه لم يجر إطلاع الكتل الأخرى عليه خطيا. وبالرغم من المشاورات المكثفة، فإن هذه المبادرة لم تحظ حتى الآن بتأييد واسع لدى الكتل البرلمانية.

٣ – وفي ٧ آب/أغسطس، استأنف نائب رئيس الوزراء، صالح المطلك، مشاركته في اجتماعات مجلس الوزراء، وبذلك وُضع حد لخلاف سياسي بدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. غير أنه في ٢٧ آب/أغسطس، استقال وزير الاتصالات، محمد علاوي،

231112 201112 12-58248 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مبررا ذلك بالتدخل السياسي في وزارته. ولا يزال وزير الدولة لشؤون المحافظات، طورهان المفتي، يقوم مقامه. كما أنه بالرغم من المناقشات الجارية بشأن هذه المسألة التي تعود إلى شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، لم يتم تعيين وزيريْ الدفاع والداخلية.

٤ - وفي ٨ آب/أغسطس، ذكر رئيس مجلس النواب، أسامة النجيفي، أن محاولات إجراء تحقيق برلماني ضد رئيس الوزراء نوري المالكي قد ''جُمدت'' في ضوء استمرار مبادرة الإصلاح. وفي وقت لاحق، حضر رئيس الوزراء جلسة مجلس النواب المعقودة يوم ١٥ أيلول/سبتمبر، وحث المجلس على التصويت لصالح مشروع قانون البنى التحتية، الذي بموجبه يؤذن للحكومة العراقية بتخصيص ٣٧ بليون دولار لمشاريع البنية التحتية.

٥ - وفي نهاية شهر رمضان، استؤنفت مشاورات سياسية مكثفة. وفي ٢٦ آب/أغسطس، اتفق رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب على النقاط الخمس التالية: تعجيل عدد من العمليات التشريعية؛ بما في ذلك قانون النفط والغاز؛ والتوصل إلى رؤية مشتركة بشأن علاقات العراق الخارجية؛ واستخدام الدستور كنقطة مرجعية لتسوية الخلافات؛ وتسمية مرشحي الوزارات الأمنية بأسرع وقت ممكن؛ ودعم مبادرة الإصلاح المقترحة.

٦ - وتكثفت المشاورات بين القادة السياسيين بشكل أكبر منذ عودة الرئيس جلال طالباني في ١٧ أيلول/سبتمبر إلى العراق بعد تلقيه علاجا طبيا بالخارج؛ فقد عقد عدة اجتماعات مع رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود بارزاني، ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب. غير أن هذه الجهود لم تحقق أي نتائج حتى الآن.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، مدد مجلس النواب ثلاث مرات ولاية مجلس مفوضي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بعد انتهائها في ٢٨ نيسان/أبريل. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، صوت المجلس لصالح الإبقاء على عدد المفوضين في حدود تسعة. وأقر تعيين أول ثمانية مرشحين في ١٧ أيلول/سبتمبر، وأقر في ٢٧ أيلول/سبتمبر تعيين المرشحة الأخيرة، وهي المرأة الوحيدة في المجلس.

٨ - وفي ١٧ تموز/يوليه، أنشأ المجلس لجنة مشتركة معنية بإجراء الانتخابات في محافظة كركوك، تضم ستة برلمانيين، ثلاثة من أعضاء اللجنة القانونية، وثلاثة من أعضاء لجنة الأقاليم والمحافظات. وعقدت اللجنة المشتركة أربع جلسات خاصة مع رئيس المجلس في ١٥ و ٢٥ أيلول/سبتمبر وكذلك في ١ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وزار رئيس المجلس كركوك في ٢٤ أيلول/سبتمبر، حيث شدد على أهمية إجراء انتخابات المحافظة التي تأخر أوانها.

٩ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، حُكم على طارق الهاشمي، أحد نائبي رئيس العراق، وموجود في تركيا منذ نيسان/أبريل، بالإعدام بعد إدانته غيابيا بتهم تتصل بالإرهاب. وفي اليوم نفسه، استبعد رئيس وزراء تركيا، رجب طيب أردوغان، تسليم الهاشمي إلى السلطات العراقية. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، شجب الهاشمي الحكم واعتبره ذا دوافع سياسية. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر قضت محكمة عراقية مرة ثانية بإعدامه بتهمة التورط في مؤامرة لاغتيال مسؤول في وزارة الداخلية.

١٠ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قضت محكمة النقض لصالح استئناف قدمه مفوض اللجنة العليا المستقلة للانتخابات الثلاثة المنتهية ولايتهم، ومنهم رئيسها. وبناء عليه، تم إبطال حكم صدر ضدهم في ٢٨ آب/أغسطس يقضي بالسجن لمدة سنة مع وقف التنفيذ ومنعهم من تقلد الوظائف العامة في المستقبل بعد إدانتهم في قضية فساد . وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت هيئة النزاهة أنه تم فتح تحقيق في دعوى مضاربة غير مشروعة على العملة العراقية، بما في ذلك قيام جهات داخلية بالتلاعب بقيمتها مقابل دولار الولايات المتحدة. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر أعلن المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى أنه تم إصدار أوامر اعتقال بحق محافظ البنك المركزي العراقي سنان الشبيبي، و ١٥ مسؤولا آخر في البنك. ولم يجر تحديد أي تهم حتى الآن.

١١ - وظلت العلاقات بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان متأثرة بالعديد من مصادر الخلاف؛ ففي ١٥ آب/أغسطس، تم إغلاق مكتب ممثل حكومة إقليم كردستان في بغداد بناء على طلب من مكتب رئيس الوزراء نظرا لعدم وجود ترخيص صحيح. وكان المكتب قد أُنشئ في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وفي وقت سابق، نشر الجيش العراقي، في ٢٧ تموز/يوليه، كتيبتيه السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين في نقطة معبر فيش خابور لتعزيز الرقابة على الحدود مع الجمهورية العربية السورية. وأدى هذا التحرك إلى مواجهة مع لواء البيشمركة الثامن، إذ اعتبرت حكومة إقليم كردستان أن الحكومة الوطنية العراقية لم تُبلغ عن خطط النشر، مما يُعد انتهاكا لمذكرة التفاهم والاتفاق اللذين تم التوصل إليهما في عام ٢٠٠٨. وفي ٤ آب/أغسطس، وقع الطرفان على اتفاق من سبع نقاط ينص على انسحاب القوات الإضافية التي أُوفدت إلى فيش خابور بعد ٢٧ تموز/يوليه. ولكن حتى الآن لا يزال كل طرف متمسكا بموقفه.

١٢ - وإضافة إلى ذلك، في ٨ أيلول/سبتمبر أيضا، رفضت كل الأحزاب السياسية الكردية، برئاسة رئيس إقليم كردستان، قرار حكومة العراق الوطنية تشكيل قيادة عمليات دجلة، وهي قيادة جديدة تضم قوات الأمن القائمة في محافظتي كركوك وديالى. وقبل ذلك،

كان مجلس محافظة كركوك قد طلب، في ٦ أيلول/سبتمبر، من حكومة العراق التراجع عن قرارها. كما ادعى الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني أن القوات المسلحة العراقية نقلت جنودا وأسلحة ثقيلة إلى كركوك في منتصف تشرين الأول/أكتوبر. ونفت الحكومة العراقية هذه المزاعم.

١٣ - بيد أنه في ٢ آب/أغسطس، أعلنت حكومة إقليم كردستان استئناف صادرات النفط، التي كانت قد علقت منذ نيسان/أبريل، وأعطت الحكومة الوطنية مهلة شهر واحد لدفع مستحقات شركات النفط العالمية العاملة في إقليم كردستان، قبل أن يتم تعليق الصادرات مرة أخرى في ٣١ آب/أغسطس. وفي ١ أيلول/سبتمبر، مددت مهلة الدفع مرة أخرى قبل تعليق صادرات النفط مرة أخرى حتى ١٥ أيلول/سبتمبر. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، شكل مجلس النواب لجنة للإسراع في اعتماد قانون النفط والغاز الذي تأخر صدوره. وتضم اللجنة ممثلين عن الكتل البرلمانية الرئيسية، وأعضاء اللجنة القانونية وكذلك لجنتي النفط والطاقة التابعتين لمجلس النواب، وممثلين عن رئاسة المجلس. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، توصلت حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان إلى اتفاق ستزيد بموجبه هذه الأخيرة صادرات النفط لتصل إلى ٢٠٠ ٠٠٠ برميل يوميا؛ وفي المقابل تلتزم حكومة العراق بدفع ما يقرب من ٨٥٠ مليون دولار إلى شركات النفط العالمية. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، تم دفع القسط الأول البالغ حوالي ٥٣٠ مليون دولار .

١٤ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، قررت رئاسة مجلس النواب خفض عدد أعضاء اللجنة البرلمانية المعنية بالمادة ١٤٠ من الدستور من ٣٤ إلى ١٧ عضوا لتحسين أدائها. ورفض إعادة الهيكلة هذه الأعضاء العرب عن محافظتي كركوك ونينوى. وفي تطور متصل بذلك، وافقت اللجنة القانونية التابعة للمجلس، يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، على مشروع قانون بشأن إعادة ترسيم الحدود الإدارية التي تم تغييرها في الفترة من عام ١٩٦٨إلى عام ٢٠٠٣. وكان رئيس العراق قدم المشروع في البداية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وقد رحب التحالف الكردستاني بهذا التطور، أما زعماء العشائر العراقية والسنية في محافظة الأنبار فقد أعربوا عن القلق إزاء مشروع القانون معتبرين أنه يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التعقيدات.

١٥ - وفي تطور مشجع، قام وفد حكومي يرأسه نائب رئيس الوزراء في حكومة إقليم كردستان، عماد أحمد، ووفد سياسي يرأسه نائب الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني، برهم صالح، بزيارة إلى بغداد من ٢٠ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر للتشاور مع كبار المسؤولين في الحكومة والجهات السياسية المعنية بشأن القضايا العالقة بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان. واتفقت الأطراف على مواصلة المشاورات في المستقبل القريب.

باء – التطورات الإقليمية والدولية

١٦ – لا يزال النزاع المستفحل في الجمهورية العربية السورية يتسبب في آثار إنسانية وأمنية وسياسية خطيرة على العراق. ففي ١٨ تموز/يوليه، وعلى إثر تفجير مبان تابعة لحكومة الجمهورية العربية السورية في دمشق، حثت حكومة العراق المواطنين العراقيين على العودة إلى العراق، وفي ١٩ تموز/يوليه، تم إنشاء لجنة رفيعة المستوى مشتركة بين الوزارات لمساعدة عشرات الآلاف من العراقيين الذين عادوا بعد ذلك إلى العراق برا وجوا. وأعربت حكومة العراق، من خلال العديد من القنوات الدبلوماسية، عن معارضتها لأي زيادة عسكرة للنزاع وظلت حريصة على التوصل إلى حل سياسي. وأعربت عن دعمها الكامل لجهود الممثل الخاص المشترك لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة إلى سوريا، الأخضر الإبراهيمي. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، زار السيد الإبراهيمي العراق حيث التقى رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الخارجية، هوشيار زيباري، الذين أعادوا تأكيد دعمه لإيجاد حل سلمي للنزاع.

١٧ – في ١١ تموز/يوليه، اجتمع رئيس حكومة إقليم كردستان بأعضاء المجلس الوطني الكردستاني (وهو كتلة سياسية كردية مؤلفة من ١٤ حزبا سياسيا كرديا في الجمهورية العربية السورية) ومجلس الشعب في غرب كردستان (الذي يقوده حزب الاتحاد الديمقراطي في الجمهورية العربية السورية) إضافة إلى فصيل سياسي أصغر يضم عناصر سورية عربية، وذلك لمناقشة الحالة في شمال الجمهورية العربية السورية. و شكّلت هذه المجموعات المجلس الأعلى الكردي بهدف توحيد موقفهما السياسي. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، عُقد اجتماع مماثل في إربيل بحضور رئيس إقليم كردستان، لإعادة تأكيد الاتفاق فيما يخص إدارة المناطق الكردية في شمال الجمهورية العربية السورية، التي أصبحت خاضعة بحكم الواقع للسيطرة الكردية منذ تموز/يوليه.

١٨ – ولا تزال العلاقات الثنائية بين العراق والكويت تتسم بانعدام الثقة المتبادل، رغم ما شهدته من تحسن ملحوظ في مطلع عام ٢٠١٢. ويُعزى هذا الشعور الذي ساد خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى عدم إحراز العراق تقدما في تنفيذ ما تبقى من التزاماته تجاه الكويت بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك في إيجاد حل للعديد من القضايا الثنائية. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، وعلى هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، التقى الوفد العراقي بقيادة خضير الخزاعي، أحد نائبي الرئيس، بالوفد الكويتي الذي يرأسه رئيس الوزراء، الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، لمناقشة القضايا الثنائية وما تبقى من التزامات العراق تجاه الكويت. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، عُقد

اجتماع متابعة بين وزير خارجية العراق ونائب رئيس وزراء الكويت ووزير الخارجية الكويتي. وفي تطور إيجابي، أصدر أمير الكويت، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، مرسوما يُقِر الاتفاق الذي أبرمته حكومتا العراق والكويت في ١٨ تموز/يوليه بشأن قضية الخطوط الجوية العراقية، ممهدا بذلك الطريق للتوصل إلى حل نهائي للدعاوى الكويتية المرفوعة ضد الخطوط الجوية العراقية.

١٩ - وبناء على طلب مشترك قدمته حكومتا العراق والكويت، استهلت الأمم المتحدة وأنجزت في ١ تشرين الأول/أكتوبر عملية شراء في إطار مشروع صيانة الحدود العراقية - الكويتية عملا بقرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣). وأُوفد فريق الأمم المتحدة التقني إلى الكويت خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ليكون مستعدا لبدء أعمال الصيانة الميدانية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر على نحو ما طلبه الطرفان. وحتى الآن، لم تُزِل الحكومة العراقية الحواجز الفاصلة التي أقامتها على الحدود المشتركة بين البلدين، على الرغم من إبرام اتفاق سابق مع حكومة الكويت في هذا الصدد. وإضافة إلى ذلك، لم ترُد على اقتراح الأمم المتحدة تحويل الأموال اللازمة لدفع تعويضات للمواطنين العراقيين عملا بقرار مجلس الأمن ٨٩٩ (١٩٩٤).

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل غينادي تاراسوف، منسقي الرفيع المستوى المعنى بإعادة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم، وكذلك إعادة جميع الممتلكات الكويتية، جهوده الرامية إلى تنفيذ ولايته عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩). وزار الكويت من ١٨ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر، للتشاور مع السلطات الكويتية والعراقية وغيرها من الجهات المعنية. وقد تزامنت زيارته مع انعقاد الدورة السادسة والسبعين للجنة الفرعية التقنية المنبثقة عن اللجنة الثلاثية.

٢١ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٥٧ (٢٠١٠)، دخل حيز النفاذ البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمه العراق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٢ - وفي ٢ آب/أغسطس، التقى وزير خارجية تركيا، أحمد داوود أوغلو، برئيس إقليم كردستان في إربيل لمناقشة الوضع الأمني في الإقليم في ضوء النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. وفي اليوم التالي، زار كركوك، حيث التقى بمسؤولين محليين. وقد أدانت حكومة العراق زيارة كركوك مشددة على أنه لم يُرتَب لها مع السلطات العراقية المختصة.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثّفت القوات المسلحة التركية عملياتها العسكرية، بما فيها القصف الجوي والمدفعي، المنفذة في إقليم كردستان العراق ضد حزب العمال

الكردستاني ردا على ما يشنه من هجمات إرهابية عبر الحدود. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وافق البرلمان التركي على طلب قدمته الحكومة ينص على تمديد الإذن الممنوح للقوات المسلحة التركية بالقيام بعمليات توغل جوية وأرضية في شمال العراق لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني، لفترة سنة واحدة. وانتقدت الحكومة العراقية ذلك الطلب بحجة أنه يشكل انتهاكا لسيادة العراق. وحذرت حكومة العراق الحكومة التركية من أنها قد تعمد إلى إغلاق قواعد العمليات المتقدمة التركية في العراق.

ثالثا – أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف – الأنشطة السياسية

٢٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مشاوراتها المكثفة مع الكتل البرلمانية لحثها على الانتهاء من اختيار أعضاء مجلس المفوضين الجديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وقد تمحورت تلك المشاورات حول حجم مجلس المفوضين وتكوينه. وعقدت البعثة، في ١٧ و ٢٦ و ٢٩ تموز/يوليه، اجتماعات متعددة الأطراف مع ممثلي الكتل البرلمانية. وعقد ممثلي الخاص، مارتن كوبلر، اجتماعات متعددة الأطراف مع مجلس النوّاب في ٣٠ تموز/يوليه و ١ آب/أغسطس بهدف تشجيع القادة على التوصل إلى اتفاق. وشملت جهود التيسير المكثفة التي بذلها أيضا، عقد اجتماعات مع رئيس مجلس النواب في ٢٨ تموز/يوليه و ٥ آب/أغسطس، ومع النائب الأول لرئيس مجلس النواب، قصي السهيل، في ١ آب/أغسطس، ومع زعيم التحالف الوطني في ١ و ٧ آب/أغسطس، ومع تكتلات الأقليات في ٢٨ تموز/يوليه. وطوال هذه العملية، وجه ممثلي الخاص نداءات متكررة إلى الأحزاب داعيا إياها إلى كفالة تمثيل المرأة في المجلس الجديد.

٢٥ – أما فيما يخص تأخر إجراء انتخابات مجلس محافظة كركوك، فقد كثفت البعثة اتصالاتها مع الجهات المعنية في مجلس النواب وفي حكومة المحافظة بشأن سبل المضي قدما. وفي ٢٠ تموز/يوليه، أصدر رئيس مجلس النواب رسالة أكد فيها مشاركة البعثة كجهة استشارية في اللجنة المشتركة المنبثقة عن المجلس والمنشأة في ١٧ تموز/يوليه فيما يتعلق بتنظيم الانتخابات. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، طلبت اللجنة المشتركة إلى البعثة أن تُعد اقتراحا بشأن آلية لتأمين كركوك قبل الانتخابات وفي أثنائها.

٢٦ – وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، على التوالي، زار كركوك نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية والدعم الدستوري، جيورجي بوستين،

وممثلي الخاص، حيث التقيا بكبار المسؤولين في المحافظة، بمن فيهم رئيس مجلس المحافظة حسن توران ومحافظ كركوك نجم الدين كريم، وذلك بهدف التشاور مع الجهات المعنية على الصعيد المحلي بشأن طريقة تنظيم الانتخابات ودور البعثة. ومع أن المعنيين بالأمر في كركوك اتفقوا على ضرورة إجراء الانتخابات، فإنهم لا يزالون يختلفون على طرائق إجرائها.

٢٧ - وما برحت البعثة أيضا تعمل مع الجهات المعنية على إنشاء المجلس الاتحادي. ففي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، استهل مجلس النواب رسميا عملية تشريعية ترمي إلى سن قانون المجلس الاتحادي، معيدا بذلك تفعيل عملية الإنشاء الرسمي لهذه الهيئة. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، التقى نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية والدعم الدستوري بنائب رئيس مجلس النواب ورئاسة مجلس الشورى بهدف تيسير إنشاء المجلس الاتحادي.

٢٨ - وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر، ووفقا للولاية الإقليمية المسندة إلى البعثة، أجرى ممثلي الخاص مشاورات مع وزير خارجية العراق ومع رئيس وزراء الكويت على هامش المناقشة العامة للدورة السابعة والستين للجمعية العامة، بهدف تيسير الحوار بشأن جميع المسائل المعلقة.

٢٩ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، زار النجف نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية والدعم الدستوري والتقى بأعضاء المؤسسة الدينية الشيعية، بمن فيهم آية الله العظمى محمد سعيد الطبطبائي الحكيم وآية الله العظمى محمد إسحاق الفياض، وآية الله العظمى بشير حسين النجفي، وذلك لتبادل وجهات النظر حول المسائل موضع الاهتمام على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

٣٠ - وفي ١٢ تموز/يوليه، اجتمع ممثلي الخاص مع طائفة واسعة من ممثلات منظمات المجتمع المدني العاملة على المسائل ذات الصلة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ولاقت هذه المبادرة ترحيبا من هؤلاء الممثلات اللواتي شجعن البعثة على تكثيف اتصالاتها مع القادة السياسيين العراقيين بهدف دعم مشاركة المرأة في العمليات والمؤسسات السياسية. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، دعمت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري أيضا محافظة ذي قار في تنظيم أول احتفال محلي تقيمه المحافظة على الإطلاق بمناسبة اليوم المفتوح للمرأة والسلام، بمشاركة ممثلين من الحكومة والمجتمع المدني ووسائط الإعلام. وشدد المشاركون على أن الفقر والأمية والبطالة تظل من أكبر الحواجز التي تحول

دون النهوض بالمرأة، وقدموا توصيات عدة، منها ضرورة تعزيز تنفيذ خطة العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

باء – أنشطة المساعدة الانتخابية

٣١ – مجلس المفوضين الجديد المنبثق عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الذي أدّى جميع أعضائه اليمين الدستورية في ٢٨ أيلول/سبتمبر، هو الثالث منذ عام ٢٠٠٤. وهو يتألف من أربعة مفوضين شيعة عرب، ومفوضين اثنين من السُنة العرب، ومفوضين اثنين من الأكراد، ومفوض تركماني، ومفوضة واحدة. وسبعة من المفوضين هم مديرون سابقون في المفوضية برتب عليا ومتوسطة. وعلاوة على ذلك، يعمل أحد المفوضين قاضيا وهو أيضا عضو في أكبر شبكة مراقبين انتخابيين في العراق. وإضافة إلى جهود التيسير السياسي المذكورة آنفا، اضطلعت البعثة بدور هام في إسداء المشورة إلى السلطات العراقية بشأن تصميم وتنفيذ عملية الاختيار هذه التي اتسمت بالمصداقية والشفافية والتي بدأت في عام ٢٠١١.

٣٢ – وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اتُخذت خطوات في سبيل تنظيم انتخابات مجالس المحافظات في وقتها. فقد أقرّ مجلس النواب تعديلات على قانون الانتخابات تتعلق بعدد المرشحين في قائمة كل دائرة انتخابية، وقاعدة البيانات الواجب استخدامها لإعداد سجل الناخبين وتحديد عدد المقاعد الانتخابية في كل قضاء، وشروط تصويت أفراد الجيش والشرطة، وتخصيص عدد أكبر من المقاعد للأقليات على مستوى المحافظات والأقضية. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، وبناء على طلب من المفوضية، اعتمد مجلس النواب تعديلا لاحقا يتعلق باستحداث سجل الناخبين. وتلقت المفوضية مبلغ ٨,٧ ملايين دولار كدفعة أولى من الميزانية المطلوبة لإجراء الانتخابات وقدرها ١٦٠ ميلون دولار.

٣٣ – وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة أن انتخابات مجالس المحافظات ستعقد في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ويجري استكمال عملية تسجيل الناخبين، المقرر أن يبدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، والذي سيشمل إعداد قوائم الناخبين الأولية، ومواد التسجيل، وأنظمة الانتخابات وإجراءاتها، وتعيين موظفي تسجيل الناخبين. ويجري أيضا شراء المعدات لتحسين الهياكل الأساسية لمركز إدخال البيانات واستحداث واختبار برامجيات إدخال بيانات استمارات التسجيل.

٣٤ – وواصل فريق الأمم المتحدة الانتخابي المتكامل، الذي يتكون من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تقديم المشورة التقنية للمفوضية ومساعدتها في مجال بناء القدرات. واضطلع البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع، عن

طريق مشروع الدعم المؤسسي الممول من الصندوق الاستئماني للعراق الذي تديره مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ببناء قدرات المفوضية في عدة مجالات تشمل إدارة مكاتبها في المحافظات، وتقديم التدريب، ورسم الخرائط بواسطة النظام العالمي لتحديد المواقع/نظام المعلومات الجغرافية بالنسبة لمواقع الاقتراع وغيرها من المواقع الانتخابية.

جيم - الأنشطة والتطورات المتعلقة بحقوق الإنسان

٣٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل وقوع الهجمات الإرهابية العشوائية والمسفرة عن عدد كبير من الإصابات، وذلك في جميع أنحاء العراق باستثناء إقليم كردستان، مما أدى إلى قتل وجرح العديد من المدنيين. وما زال أفراد قوات الأمن يقعون ضحايا لعمليات الاغتيال أو الاختطاف الموجهة والمتكررة، أو يُقتلون ويُجرحون في الهجمات على الهياكل الأساسية الأمنية. وما زالت الهجمات تستهدف أفراد مختلف الطوائف الدينية والعرقية والأقليات، ولا سيما الأقليات التي تعيش في مناطق البلد المتسمة بالتوترات الناشئة عن المنازعات الطويلة الأمد بشأن الأراضي أو غيرها من المنازعات.

٣٦ - وفي ٢٣ تموز/يوليه، خلفت سلسلة من الهجمات الإرهابية المنسقة ما يفوق ١٠٠ قتيل علاوة على ٣٠٠ جريح على الأقل. وفي ١٦ آب/أغسطس، أدت سلسلة أخرى من الهجمات الإرهابية إلى قتل ٩٠ شخصا وجرح ما لا يقل عن ٢٠٠ شخص. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، قتلت سلسلة من ١٣ تفجيرا ٧٧ شخصا وجرحت ٣٤٠ شخصا. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، خلفت سلسلة أخرى من الهجمات الإرهابية المنسقة في جميع أرجاء العراق مقتل ما لا يقل عن ٣٣ شخصا وجرح ٩٠ شخصا آخرين. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أدت سلسلة من التفجيرات في بغداد إلى قتل ٣٠ شخصا على الأقل وجرح ما يزيد على ١٠٠ شخص. ووقعت المئات من الهجمات المميتة الأخرى ضد المدنيين وأفراد الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٧ - وكان الأطفال أيضا من بين ضحايا هذه الهجمات الإرهابية العشوائية. وفي هذا الصدد، تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بقيادة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبعثة، من قتل ٣٤ طفلا وتشويه ٨٢ طفلا آخرين في العراق، وذلك في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وقد أُبلغ أيضا عن وقوع هجمات مباشرة ضد المدارس والمرافق الطبية وكان ثمة ادعاءات بتجنيد الجماعات الإرهابية للأطفال. وقد أرسيت أسس التعاون مع وزارة حقوق الإنسان لزيادة الإبلاغ عن الحوادث التي تؤثر على الأطفال والتحقق منها. ومع ذلك، لا يزال يتعين على الحكومة أن تنشئ آلية

رسمية للتصدي للمسائل المتعلقة بالأطفال المتضررين من النزاع المسلح عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

٣٨ - ورغم النداءات المتكررة بالوقف الاختياري لتنفيذ عقوبة الإعدام وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، لا يزال النظام القضائي في العراق يصدر وينفذ أحكاما بالإعدام في قضايا الجرائم الخطيرة. ومنذ تقريري السابق، تم إعدام ٤٣ شخصا ليصل المجموع إلى ١١٣ إعداما في عام ٢٠١٢، مقارنة بـ ٦٧ إعداما في عام ٢٠١١ و ١٨ إعداما في عام ٢٠١٠. وفي ٢٧ آب/أغسطس، أعلنت وزارة العدل عن إعدام ٢١ شخصا منهم ثلاث نساء. وفي ٢٩ آب/أغسطس، أعلنت عن إعدام خمسة أشخاص من بينهم مواطن سوري وآخر سعودي. وأعلنت وزارة العدل عن إعدام ستة أشخاص في ٤ تشرين الأول/أكتوبر و ١١ شخصا في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، من بينهم مواطن جزائري. وكان معظم الذين نفذ إعدامهم من المدانين بموجب المادة ٤ من قانون مكافحة الإرهاب. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أُبلغ عن الإعدام العلني شنقا لأحد مغتصبي الأطفال في مدينة الزبير في محافظة البصرة، دون تمكينه من سبل الطعن في الحكم الصادر عليه.

٣٩ - ولا تزال جرائم الشرف وغيرها من أشكال العنف الجنساني من الأمور الشائعة في العراق. وهذه الأشكال موثقة بشكل جيد ولا سيما في إقليم كردستان الذي تحرز حكومته ومجتمعه المدني تقدما مطردا في جهود التوعية بهذه الجرائم وفي تقديم مرتكبيها إلى العدالة. ففي تموز/يوليه وآب/أغسطس، سُجلت في إقليم كردستان ١٢ عملية قتل أو انتحار معروفة، و ٦٦ من حالات إضرام النار في النفس أو الشروع فيه، و ١٩٢ من حالات العنف البدني، و ٢٨ من أعمال العنف الجنسي، وقُدمت ٥١٨ شكوى تتعلق بالإساءة اللفظية وغير ذلك من أنواع إساءة المعاملة. وقد تشير هذه الزيادة في عدد الحوادث المبلغ عنها في إقليم كردستان إلى ازدياد ثقة نساء المنطقة في قدرتهن على الجهر بالشكوى من أشكال العنف تلك والتماس الحماية منها.

٤٠ - ولاحظت البعثة، خلال زياراتها المنتظمة لأماكن الاحتجاز في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك إقليم كردستان، مواصلة الإبقاء على العديد من المحتجزين رهن الاحتجاز لفترات مطولة قبل المحاكمة وعدم مراعاة العديد من المرافق للمعايير الإنسانية الأساسية. وظلت البعثة تتلقى ادعاءات بشأن التعرض للتعذيب. وفي تطور إيجابي، سمحت وزارة العدل، في ١٥ تموز/يوليه، للبعثة بأن تصل، دون عوائق، إلى جميع المحتجزين في المرافق الخاضعة لسيطرتها، وأن تقابلهم على انفراد، كما وعدت بأن تنظر في التوصيات الناتجة عن زيارات الرصد التي تقوم بها البعثة لمرافق الاحتجاز التي تديرها الوزارة، وأن تنفذها. وتسعى البعثة

حاليا إلى إبرام اتفاقات مماثلة للوصول إلى مراكز الاحتجاز الخاضعة لسلطة وزارات العمل والشؤون الاجتماعية، والدفاع، والداخلية.

٤١ - ولا يزال العمال المهاجرون الأجانب يتعرضون لانتهاك حقوق العمل الواجبة لهم في جميع أنحاء العراق. وغالبا ما يؤدي جهل العديد من هؤلاء العمال بالقواعد القانونية وافتقارهم إلى الدعم من أرباب العمل إلى الوقوع في مخالفة القانون لأن وضعهم كمهاجرين غير قانوني، مما يعرضهم أحيانا للاحتجاز ولعقوبات بالسجن طويلة المدة.

٤٢ - وفي آب/أغسطس، أرجأ مجلس النواب التصويت على مشروع قانون المحكمة الاتحادية العليا. واعترضت عدة أطراف على الحكم الوارد في هذا القانون، الذي ينص على منح فقهاء الشريعة الإسلامية (ومنهم أربعة من أصل ١٧ عضوا في المحكمة) سلطة نقض أي مشروع قانون يتنافى مع الشريعة. وقد أثار مشروع هذا الحكم قلقا خاصا في أوساط الأقليات غير المسلمة في العراق. وأُجل اعتماد قانون العفو العام الذي يهدف إلى العفو عن أشخاص مدانين بمجموعة متنوعة من الجرائم المرتكبة منذ عام ٢٠٠٣ بسبب الخلاف بين الأحزاب السياسية بشأن نطاق هذا القانون، ولا سيما فيما يتعلق بالأشخاص المدانين بموجب قانون مكافحة الإرهاب.

٤٣ - وفي الفترة من ٨ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، قامت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم حلقة عمل في المغرب لمفوضي المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان الذين عينهم مجلس النواب في نيسان/أبريل الماضي. وأتاحت حلقة العمل للمفوضين فرصة التعلم من تجارب باقي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووضع مشروع نظام إدارة العمليات المأذون بها للمفوضية العليا في المستقبل. ونتيجة لحلقة العمل هذه، اتفق المفوضون على الهيكل التنظيمي للمفوضية العليا وعلى رؤيتها وبيان مهمتها.

٤٤ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، قضت المحكمة العليا الاتحادية لصالح قضية رفعتها ثلاث مجموعات نسائية لزيادة حصة النساء في عضوية المفوضية من أربع مفوضات إلى خمس. وينص قانون إنشاء المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨ على أنه يتعين أن يُشكَّل ثلث المفوضين من النساء. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقد ممثلي الخاص اجتماعا مع رئيس مجلس النواب للدعوة إلى الإسراع بتنفيذ قرار المحكمة وتشجيع مجلس المفوضين على اختيار رئيس المفوضية ونائبه على النحو المنصوص عليه في القانون.

٤٥ - وفي ١٤ تموز/يوليه، في إربيل، أطلقت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والبعثة، اتحاد المدافعين عن حقوق الإنسان، وذلك بالتعاون مع ممثلي منظمات المجتمع المدني وإعلاميين وأكاديميين ومسؤولين من وزارة حقوق الإنسان وممثلين عن حكومة

إقليم كردستان وممثلين عن مجلس النواب. والهدف الرئيسي للاتحاد هو رصد حقوق الإنسان في العراق. وقد واصلت اليونسكو تقديم الدعم له.

مخيم العراق الجديد (مخيم أشرف سابقا)

٤٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسرت البعثة إجراء مفاوضات مكثفة لإكمال نقل سكان مخيم العراق الجديد إلى مرفق عبور مؤقت هو مخيم الحرية. وجرت عمليات النقل في ٢٩ آب/أغسطس و ١٦ أيلول/سبتمبر و ١١ تشرين الأول/أكتوبر، فارتفع بذلك مجموع عدد سكان مخيم الحرية إلى ٣ ١١٢ شخصا. وبالإضافة إلى ذلك، جرى نقل حمولة ٩٤ شاحنة محملة بالممتلكات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال يتعين نقل ١٠٠ من سكان مخيم العراق الجديد قبل إغلاق المرفق وتسليمه إلى الحكومة.

٤٧ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، نظمت الحكومة زيارة إلى مخيم الحرية لفائدة ٢٠ من ممثلي السلك الدبلوماسي للبرهنة على أن الظروف فيه تفوق المعايير الإنسانية الأساسية. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، ألغت وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية تصنيف منظمة مجاهدي خلق وأسمائها البديلة كتنظيم إرهابي أجنبي.

٤٨ - وبالتوازي مع عملية النقل، أكملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسجيل ٢ ٧٠٤ أشخاص وأجرت مقابلات معمقة مع ١ ٠٤٦ شخصا. وحتى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، حُدد ٦٣٧ شخصا على أنهم من ذوي احتياجات الحماية الدولية، بينما يجري استكمال النظر في حالات الأشخاص الآخرين الذين أجريت معهم مقابلات. وتسعى مفوضية شؤون اللاجئين، في الوقت ذاته، إلى إيجاد حلول دائمة للأشخاص الذين ثبت أنهم من ذوي احتياجات الحماية الدولية، وذلك من خلال إعادة التوطين وعبر القنوات القنصلية و/أو قنوات الإفراج المشروط، علاوة على العودة الطوعية إلى جمهورية إيران الإسلامية. وحتى الآن، قبلت إيطاليا وبلجيكا والدانمرك والسويد والمملكة المتحدة وهولندا ١٦ قاطنا، في إطار الحلول القنصلية. وقبلت فنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج إعادة توطين ١٥ ساكنا آخرين، فيما رَحل ساكن واحد إلى إيطاليا لأسباب إنسانية. وعلاوة على ذلك، عرضت ٧١ حالة لكي تنظر الولايات المتحدة في قبول دخولها البلد في إطار عملية الإفراج المشروط من الولايات المتحدة.

٤٩ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت مفوضية شؤون اللاجئين في جنيف المؤتمر الثاني المعني بإعادة التوطين بمشاركة حكومة العراق وممثلي الخاص. وأهاب المشاركون في المؤتمر بالدول الأعضاء قبول السكان المعترف بأنهم يحتاجون إلى الحماية الدولية، كما دعوا إلى إيجاد حلول بديلة. ومع ذلك، لم يسفر المؤتمر سوى عن ردود إيجابية محدودة.

دال – المساعدة الإنمائية والإنسانية

٥٠ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد بشكل كبير امتداد الآثار الإنسانية للنزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية إلى العراق. وفي ٢١ تموز/يوليه، طلب رئيس الوزراء دعم الأمم المتحدة لمساعدة العراقيين الذين يغادرون الجمهورية العربية السورية. وحتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، عاد من الجمهورية العربية السورية ٤٠٩ ٥٠ عراقيين، منهم نحو ٠٠٠ ٦ نقلتهم حكومة العراق جواً. وتساعد حكومة العراق حالياً العراقيين بدفع حوالي ٠٠٠ ٤ دولار نقداً للأسرة الواحدة. وأفيد أنه حتى الآن لم تحصل على المساعدة النقدية سوى ٨٦١ أسرة عائدة من أصل ٠٨٧ ٤ أسرة مسجلة.

٥١ – وفي ٢٣ تموز/يوليه، فتحت الحكومة حدودها أيضاً لطالبي اللجوء السوريين. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، لجأ ٢٦٩ ٤٥ سورياً إلى العراق، منهم ٧٧٦ ٣٦ سورياً لجأوا إلى إقليم كردستان. وبينما بقي معبرا الوليد وربيعة الحدوديان مفتوحين دون قيود، تم إغلاق معبر القائم من ١٣ آب/أغسطس حتى ١٨ أيلول/سبتمبر. وعند إعادة فتحه، جرى تحديد العدد اليومي من طالبي اللجوء السوريين إلى ١٠٠ شخص، ومنع الرجال غير المتزوجين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ سنة من العبور. ومُخيمَا دوميز في محافظة دهوك والقائم في محافظة الأنبار جاهزان لإيواء اللاجئين وآخذان في التوسع. وللتعامل مع الأعداد المتزايدة للاجئين، يجرى إنشاء مخيم جديد في منطقة الكَسَك في محافظة نينوى، ومن المقرر إنشاء مخيم آخر في منطقة العُبيدي بمحافظة الأنبار. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تراقبان الحالة على الحدود، ولا سيما في منطقة معبر القائم الحدودي. ولا زال الفريق القطري للعمل الإنساني، بقيادة نائبة ممثلي الخاص المعنية بالدعم الإنمائي والإنساني، جاكلين بادكوك، يعمل على تحديث خطط الطوارئ بما يتماشى مع خطة الاستجابة الإقليمية.

٥٢ – وتتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون الوثيق مع الفريق القطري للعمل الإنساني والحكومة، ولا سيما وزارة الهجرة والمهجَّرين وخلايا الطوارئ في المحافظات، قيادة الاستجابة الإنسانية لتدفق اللاجئين السوريين إلى العراق. وهذا يشمل إنشاء المخيمات، وتوفير خيام عائلية للطوارئ خفيفة الوزن ومجهزة لفصل الشتاء، وتسجيل اللاجئين وضمان إصدار الوثائق الصحيحة، وشراء وتوزيع العديد من المواد غير الغذائية، وتنسيق تقديم الخدمات الأخرى في المخيمات. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الظروف المناخية القاسية المتوقعة، تقوم المفوضية بتجهيز مخيمات اللاجئين لفصل الشتاء عن طريق توزيع الملابس الشتوية والكيروسين، وكذلك استبدال الخيام المدرسية بغرف دراسة جاهزة تحتوي على نظام تدفئة.

٥٣ - وواصلت منظمة الصحة العالمية العمل عن كثب مع الحكومة والشركاء في مجال الصحة من أجل تقديم الرعاية الصحية للاجئين السوريين. وأجرت منظمة الصحة العالمية تقييماً سريعا للحالة الصحية والتغذوية للاجئين السوريين وقدمت ٠٠٠ ١٠ مجموعة لوازم صحية علاجية وكذلك ٠٠٠ ٦ مجموعة من لوازم الكوليرا لمدة ثلاثة أشهر. وقامت اليونيسيف بتحصين جميع الأطفال دون سن الخامسة في مخيمي دوميز والقائم، وتدريب ٥٧٦ ١ من مقدمي الخدمات الصحية في مجال تقديم الرعاية ما قبل الولادة وبعدها، فضلاً عن تقديم المساعدة الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت اليونيسيف تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة إلى أكثر من ٠٠٠ ٤ لاجئ سوري في المخيمين، وقامت بدعم حملات تشجيع النظافة.

٥٤ - وظلت الأماكن الملائمة للأطفال التي تدعمها اليونيسيف تقدم الدعم النفسي - الاجتماعي والأنشطة الترفيهية لمئات الأطفال السوريين اللاجئين في محافظتي الأنبار ودهوك. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٧ غرفة دراسة مؤقتة جاهزة في مخيمي دوميز والقائم لضمان حصول جميع أطفال اللاجئين السوريين على التعليم. وكذلك وُزِّعت اللوازم والمعدات المدرسية في بداية العام الدراسي.

٥٥ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر، بدأ برنامج الأغذية العالمي توزيع المواد الغذائية على قرابة ٠٠٠ ١٠ لاجئ في مخيم دوميز وفي المجتمعات المحلية المضيفة في إقليم كردستان. ويتوقع أن يبدأ توزيع الغذاء في مخيم القائم في تشرين الثاني/نوفمبر. وواصلت المنظمة الدولية للهجرة تقديم المواد غير الغذائية إلى العراقيين العائدين وإلى اللاجئين السوريين، بالإضافة إلى إجرائها للتقييمات.

٥٦ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم المساعدة الإنسانية والحماية للعراقيين من المشردين داخلياً والعائدين. وخلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٢، عاد ١٢٠ ١٧٣ من المشردين داخلياً و ٧٨٠ ٥٢ عراقياً لاجئاً إلى مواطنهم الأصلية.

٥٧ - وانتقل حتى هذا التاريخ سبعة من أصل ١٥ من وكالات الأمم المتحدة المقيمة وصناديقها وبرامجها إلى العراق وخمسة أخرى منها بصدد الانتقال. وواصل فريق الأمم المتحدة القطري حشد الأموال من الجهات المانحة ومن الحكومة لتغطية النقص في التمويل ضمن مجالات الأولوية الخمسة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ مجموع الالتزامات المتعهد بها لصندوق إطار عمل المساعدة الإنمائية للعراق ١٦ مليون دولار تقريباً.

٥٨ - وبعد أن قام فريق الأمم المتحدة القطري في أيار/مايو بتقديم قائمة أولية بمشاريع التمويل المشترك لعام ٢٠١٢ إلى الحكومة، وبعد عملية تشاورية لاستعراض المشاريع وتحديد أولوياتها، قدم فريق الأمم المتحدة القطري من جديد، في ٢ أيلول/سبتمبر، قائمة مختصرة مؤلفة من ٢٨ مشروعاً استراتيجياً لكي تمول بشكل مشترك من مبلغ ٣٠ مليون دولار المخصص في إطار اعتماد لتقاسم تكاليف التدخلات الإنمائية مع الشركاء الدوليين. وفي اجتماع مشترك عُقد في ٣ أيلول/سبتمبر، بين فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة، اشترك في رئاسته رئيس اللجنة الاستشارية لرئيس الوزراء ومنسق الأمم المتحدة المقيم، ومنسق الشؤون الإنسانية، اتفق المشاركون على المضي قدماً في إعداد الوثائق الخاصة بالمشاريع الـ ٢٨ المقدَّمة.

٥٩ - وفي ٢ آب/أغسطس، قدم فريق الأمم المتحدة القطري قائمة موحدة من ٣٠ مشروعاً مجموع ميزانيتها ٣٨,٤ مليون دولار إلى حكومة إقليم كردستان من أجل التمويل المشترك. وتقوم حكومة إقليم كردستان حالياً باختيار برامج أو مشاريع محددة ستمول بشكل مشترك في عام ٢٠١٢.

٦٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت اليونيسيف وضع خطط رئيسية متكاملة للنفايات الصلبة في محافظات ذي قار والسليمانية وإربيل، إضافة إلى خطة رئيسية للمياه والصرف الصحي لمحافظة ميسان. وبالإضافة إلى ذلك، تم إصلاح منشأة سرجنار لمعالجة المياه في محافظة السليمانية وهي تزود الآن ٠٠٠ ٤٤٥ شخص من سكان المنطقة بالمياه الصالحة للشرب. وقامت اليونيسيف أيضاً بتركيب وحدات لمعالجة المياه في محافظة المثنى، وأنشأت شبكتين للإمداد بالمياه في محافظة ميسان، ودعمت تدريب ٣١٥ من موظفي الحكومة والمنظمات المحلية غير الحكومية في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة. وعلاوة على ذلك، أُنجِز مشروع بشأن تحويل المستنقعات إلى مساحات خضراء في محافظتي ميسان وذي قار، وهو يوفر الآن بيئة معيشية أكثر نظافة لـ ٠٠٠ ٣٠ من السكان.

٦١ - وواصل برنامج الأغذية العالمي استهداف البطالة في بعض المناطق الأكثر تعرضاً للعنف وانعدام الأمن عن طريق أحد برامج ”النقد مقابل العمل“، الذي يوفر فرص العمل لتحسين إمكانية الحصول على الغذاء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أنجز ما مجموعه ٧١ مشروعاً من مشاريع النقد مقابل العمل، وُزِّع من خلالها ٣ ملايين دولار على ٠٠٠ ٤٦ شخص من الفئات الضعيفة نصفهم من المشردين داخلياً والعائدين. وبالإضافة إلى ذلك، واصل برنامج الأغذية العالمي دعمه للجهود الرامية إلى إصلاح شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الضعيفة وتنمية قدرات موظفي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في

مجالات استهداف الفقر، وتصميم وتوجيه شبكات الأمان الاجتماعي، ونظم الرصد والتقييم، واستحداث نظام لإدارة المعلومات.

٦٢ - وساعدت منظمة الصحة العالمية وزارتي الصحة والتعليم العالي في بناء قدرات ٤٧٠ من الأخصائيين الصحيين وقادة المجتمع المحلي في المجالات التقنية الرئيسية للدعائم الست للنظام الصحي جميعها وهي: الحوكمة والقيادة، والتقنيات الصحية والأدوية، والموارد البشرية من أجل الصحة، وتمويل الرعاية الصحية، ونظم المعلومات الصحية، وتقديم الخدمات. وساعدت زيادة القدرات هذه العراق على وضع وإدامة نظام قوي لمكافحة الأمراض غير المعدية ومراقبتها، وعلى تحسين فرص وصول الشعب العراقي إلى الخدمات الصحية ومعالجة الفوارق في هذا الصدد.

٦٣ - وفي ١٩ تموز/يوليه، نظمت اليونسكو حلقة عمل ضمت ٢١ طالباً، منهم ٦ نساء، و ٢٤ مشاركاً من القطاع الخاص، وذلك لمناقشة التعاون بين القطاع الخاص ومعاهد التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في إقليم كردستان. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، احتفلت اليونسكو في إطار شراكة مع الحكومة والمنظمات الوطنية غير الحكومية، باليوم الوطني لمحو الأمية، وذلك بتنظيم فعاليات مجتمعية حضرها ٢ ٥٠٠ شخص. وتزامن هذا الحدث مع بدء الحملة الوطنية لمحو الأمية التي تدعمها اليونسكو عن طريق بناء قدرات أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المنظمات الوطنية غير الحكومية وكذلك وزارات التعليم والشباب والرياضة والعمل والشؤون الاجتماعية، وبتطوير مناهج جديدة لمحو الأمية وتدريب مدرسي محو الأمية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم التقني والمالي لوزارة الشباب والرياضة وللجنة مشتركة بين الوزارات، من أجل وضع الاستراتيجية الوطنية للشباب للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

٦٤ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، استهل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات مع وزارة البناء والإسكان في إقليم كردستان استراتيجية إقليم كردستان للإسكان، التي تقدم في إطارها مقترحات بمجموعة من الحلول المبتكرة لتلبية الاحتياجات السكنية للمعوزين، بما في ذلك مساكن ''الاستئجار تمهيداً للشراء''، وتحسين فرص الحصول على الأراضي وتمويل الإسكان بأسعار معقولة.

رابعا - المسائل الأمنية والتشغيلية

٦٥ - تواصلت حوادث الإرهاب منذ تقريري السابق، بالغة ذروتها في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، فجعلت منهما أدمى شهرين في العراق خلال السنتين الماضيتين. والتهديدات

التي أصدرتها دولة العراق الإسلامية منذ تموز/يوليه أعقبتها بسرعة هجمات كبيرة على نطاق البلد بأكمله في أربع مناسبات. وتُظهر طبيعة الحوادث الأمنية الأخيرة وكذلك تقلص الفترات الزمنية الفاصلة بين الحوادث الكبيرة، ازدياد قدرة الجماعات الإرهابية على تنفيذ هجمات معقدة ومنسقة بشكل جيد. ويعتقد أيضاً أن الأعمال الإجرامية، مثل عمليات السلب والخطف والابتزاز، تنشأ جزئياً عن حملات جمع الأموال للجماعات الإرهابية وتمثل شواغل أمنية إضافية.

٦٦ - ويتطلب الوضع الحالي للبيئة الأمنية العراقية أن تضع الأمم المتحدة تدابير التخفيف الملائمة، محافظة على توازن مناسب ومقبول بين تنفيذ البرامج وسلامة وأمن الموظفين والعمليات في منطقة البعثة. وفي أعقاب استعراض الحالة الأمنية والزيارة اللذين قامت بهما بعثة تقييم أمني مشتركة بين الوكالات، يجري تنفيذ عدة مبادرات للحد من الوجود الأمني الخاص بالبعثة.

خامسا - الملاحظات

٦٧ - لا تزال العلاقات متوترة بين القادة السياسيين في العراق، مما يحول دون إحراز تقدم بشأن القضايا الحاسمة بالنسبة لمستقبل البلد. وللحفاظ على الإنجازات الملحوظة التي حققها العراق عندما أكمل تحوله إلى دولة ديمقراطية، من الضروري أن يتوصل قادته إلى توافق في الآراء بشأن كيفية المضي قدما؛ لذلك أهيبُ بهم مرة أخرى الدخول في حوار هادف وبنّاء لتسوية خلافاتهم. فمن واجب قادة العراق السياسيين تجاه مواطني العراق الذين انتخبوهم أن يعملوا معا ويسنوا بروح من الشراكة والوحدة الوطنية القوانين الهامة التي لا يزال يتعين إصدارها. والبعثة مستعدة، وفقا للولاية التي أناطها بها مجلس الأمن، أن تساعد شعب العراق وحكومته في التغلب على خلافاتهما، والتركيز على بناء بلد يسوده السلام والديمقراطية والازدهار.

٦٨ - ويساورني القلق إزاء ما ظهر مؤخرا من علامات تدل على زيادة التوتر بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان. فهذه الأمور تعرقل التقدم بشأن القضايا التي طال أمدها، بما في ذلك الحدود الداخلية المتنازع عليها، والتي لا بد من تسويتها من أجل استقرار العراق. وإنني أحث كلا الجانبين على العمل معا بشكل بنّاء وأرحب في هذا الصدد بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان لاستئناف صادرات النفط من إقليم كردستان. ويحدوني الأمل في أن حل هذا الخلاف سيمهد الطريق لاعتماد مجلس النواب القانون الذي تمس الحاجة إليه والمتعلق بالهيدروكربون واقتسام العائدات. والبعثة

مستعدة للتيسير وتقديم الدعم بشكل محايد إلى الجهات المعنية في هذه المسألة الحيوية لحفز الاستثمار والنمو الاقتصادي في العراق.

٦٩ - ولئن كانت عملية التفاوض في مجلس النواب صعبة، فإنني أرحب بالاتفاق الذي ساد اختيار مجلس المفوضين الجديد للهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لمجلس المفوضين المنتهية ولايته للإسهامات المهمة التي قدمها للعملية الديمقراطية في العراق منذ عام ٢٠٠٧، في ظل ظروف صعبة. ويؤسفني مع ذلك أن من بين المفوضين التسعة الجدد لا توجد سوى امرأة واحدة، وأهيب بالسلطات العراقية مواصلة جهودها لضمان مشاركة المرأة بشكل كاف في جميع مستويات المؤسسات والعمليات السياسية. وسيواصل كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري العمل بشكل وثيق مع مجلس المفوضين الجديد في تحضيراته لانتخابات مجالس المحافظات وللانتخابات البرلمانية المقبلة.

٧٠ - ومن بواعث التشجيع أيضا علامات التقدم في تنظيم انتخابات مجلس المحافظة التي تأخر أوانها في كركوك. فإجراء هذه الانتخابات سيكون خطوة هامة إلى الأمام من شأنها أن تمكن السكان من ممارسة حقهم في اختيار ممثليهم المحليين، ذلك أن آخر انتخابات كانت قد جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وبالتالي، فإنني أحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة العمل معا للتوصل إلى اتفاق يتيح إجراء الانتخابات في كركوك دون مزيد من التأخير.

٧١ - وأمام العراق والكويت الآن فرصة تاريخية لتطبيع علاقاتهما، ولكي يفي العراق بالتزاماته القائمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وإنني أحث كلا الطرفين على مواصلة جهودهما، بحسن نية وبالتزام ثابت للبناء على التقدم الذي أحرزاه حتى الآن، وتنفيذ جميع الاتفاقات التي توصلا إليها. وسأواصل أنا شخصيا، كما ستواصل البعثة في إطار الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن لتيسير الحوار الإقليمي، العمل مع كلا الجانبين لدعم التقدم اللازم والمحافظة على نسقه.

٧٢ - إن العراق، لكونه من جيران سوريا، يواجه تداعيات متزايدة الخطورة من جراء النزاع الدائر هناك، تظل مصدر قلق بالغ. وإنني أحث حكومة العراق على أن تُبقي حدود البلد مفتوحة أمام اللاجئين السوريين وأن تظل مستعدة لتقديم واجبات الضيافة والحماية لضحايا العنف في سوريا الذين ينشدون السلامة في العراق. وردا على نداء حكومة العراق، فإن الأمم المتحدة ستواصل جهودها بالتنسيق مع الحكومة والمنظمات ذات الصلة، للاستجابة لاحتياجات اللاجئين السوريين. وفي هذا الصدد، أحث الدول الأعضاء على بذل قصارى جهدها لضمان التمويل الكامل للاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين.

٧٣ - وإنني أرحب بالتوسع في وجود فريق الأمم المتحدة القطري في العراق وفي إنجاز برنامجه. فبالرغم من البيئة الأمنية الصعبة ما برحت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تقيم الدليل على التزام الأمم المتحدة بدعم إعادة إعمار البلد وتحسين مستوى معيشة مواطنيه.

٧٤ - ويظل من بواعث انشغالي استمرار العراق في تنفيذ عقوبة الإعدام. وأود أن أكرر دعوتي حكومة العراق أن تنظر بشكل إيجابي في وقف اختياري لتنفيذ جميع أحكام الإعدام، عملا بقرارات الجمعية العامة ١٤٩/٦٢ و ١٦٨/٦٣ و ٢٠٥/٦٥، وفي التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بهدف إلغاء عقوبة الإعدام.

٧٥ - وأشكر حكومة العراق على تعاونها مع الأمم المتحدة في نقل معظم سكان مخيم العراق الجديد سابقا في كنف السلام إلى مخيم الحرية، مكان العبور المؤقت. وأحث كلا من الحكومة والسكان على مواصلة التعاون البنّاء من أجل إغلاق مخيم العراق الجديد وتسليمه بشكل سريع وسلمي ومنظم. وأهيب بسكان كلا المخيمين الالتزام الكامل بقوانين العراق، كما أهيب بحكومة العراق مواصلة الوفاء بالتزاماتها الإنسانية الدولية وممارسة ضبط النفس اللازم لضمان التوصل إلى النتيجة السلمية التي ننشدها جميعا. وأكرر ندائي إلى الدول الأعضاء للعمل في أقرب وقت ممكن على توفير فرص إعادة التوطين لسكان المخيم المحتاجين إلى حماية دولية. فهذا الأمر أصبح ملحا ذلك أن النقل من مخيم العراق الجديد إلى مخيم الحرية قد اكتمل تقريبا، ولا يمكن تحقيق أي حل مستدام ما لم يتوفر التزام قوي من الدول الأعضاء بقبول سكان مخيم العراق الجديد السابقين. وإنني أحث أيضا الدول الأعضاء على مواصلة دعم جهود البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال توفير المساعدة المالية اللازمة لإنجاز أنشطة الأمم المتحدة.

٧٦ - وفي ضوء استمرار الأثر السلبي الذي يطال قدرة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على الاضطلاع بالأنشطة المنوطة بهما، أود أن أكرر مناشدتي لحكومة العراق أن تتخذ الخطوات اللازمة لإنفاذ اتفاق مركز البعثة دون مزيد من التأخير.

٧٧ - وختاما، أود أن أشكر ممثلي الخاص، مارتن كوبلر، وكذلك جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في العراق على عملهم الشاق والتزامهم الراسخ من أجل دعم شعب العراق وحكومته.